المغترب العربي

نشرة غير دورية تصدرها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة – جامعة الدول العربية العدد التاسع – مايو 2022

المحتويات:

الافتتاحية

منتدى استعراض الهجرة الدولية: فرصة للتعاون رغم التحديات القائمة

منتديات واجتماعات

- اجتماع كبار المسؤولين رفيع المستوى بشأن الاتفاق العالمي للاجئين
- الاجتماع العالمي التاسع لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة
- إطلاق استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لدول الخليج 2021–2024
- الاجتماع الوزاري السادس لحوار أبو ظبي
- المؤتمر الأورومتوسطي حول سرديات الهجرة
- جلسة متخصصة حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية على هامش المنتدى العربي للتنمية المستدامة

آليات التنسيق

- الاجتماع الثامن لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP
- جلسة خاصة لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء للإحاطة بشأن الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء
- المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المنطقة العربية
- ندوة حول "الاستجابة لجائحة كوفيد–19 في المنطقة العربية: برامج التلقيح وإدماج المهاجرين واللاجئين"

بيانات الأمانة العامة

- بيان الأمانة العامة بمناسبة "يوم المغترب العربي" 2021
- بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بمناسبة اليوم العالمي للاجئين عام 2021
- بيان الأمانة العامة بمناسبة "اليوم العالمي للمهاجر" 2021
- بيان الأمانة العامة للتضامن مع المهاجرين واللاجئين العالقين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا

أخبار الهجرة واللجوء

- الاحتفال باليوم العالمي للاجئين 2021
- الأمم المتحدة تعتمد 15 مارس يوماً عالمياً لمكافحة "الإسلاموفوبيا"
- مصر تطلق مبادرة بعنوان "اتكلم عربي"
- تعيين الإعلامية ريا أبي راشد سفيرة للنوايا الحسنة لمفوضية اللاجئين في المنطقة
- مشاركة "فريق اللاجئين" في أولمبياد طوكيو 2021

رموز المغتربين العرب

عبير السهلاني

في دائرة الضوء

الأونروا: مسيرة طويلة من دعم اللاجئين الفلسطينيين

إعداد: لبنى عصام عزام

الافتتاحية

منتدى استعراض الهجرة الدولية: فرصة للتعاون رغم التحديات القائمة

يواجه عالمنا اليوم العديد من التحديات والمصاعب والأزمات التي تؤثر على الهجرة بأنواعها – وخصوصاً الهجرة القسرية – وتعمل على تغييرها وتؤثر على اتجاهاتها بطرق سريعة وغير متوقعة. وفي ظل هذا المشهد المعقد، يشهد هذا العام عقد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية في مايو/ أيار 2022، وهو المنتدى الذي من المقرر أن يُعقد كل 4 سنوات، ليكون بمثابة المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة التنمية المستدامة 2030، وبمشاركة حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية أصحاب المصلحة. وسيصدر عن كل اجتماع لمنتدى استعراض الهجرة الدولية إعلان حول التقدم المحرز يتم الاتفاق عليه على المستوى الحكومي الدولي، والذي يمكن أن يتم أخذه في الاعتبار في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ويعد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية – الذي سيتم استعراض التقدم المحرز في تنفيذه خلال المنتدى – هو أول اتفاق دولي معتمد من الأمم المتحدة يتناول الهجرة بمختلف جوانبها. وقد تم اعتماد هذا الاتفاق خلال المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد بمراكش بالمملكة المغربية في ديسمبر/ كانون أول 2018، ثم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 2018/12/19. ويتم استعراض التقدم المحرز على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في تنفيذ الاتفاق العالمي من خلال نهج تقوده الدول وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ويعكس الاتفاق العالمي رغبة المجتمع الدولي بجعل الهجرة تعمل لصالح الجميع وتكون مصدراً للتكامل والازدهار. فالهجرة حقيقة من حقائق الحياة وظاهرة إيجابية تثري المجتمعات والاقتصادات، ولكنها إذا أديرت بشكل سيئ فإنها تولد تحديات كبيرة من الخسائر في الأرواح، إلى انتهاكات حقوق الإنسان والتوترات الاجتماعية، وهذا هو السبب في أن الإدارة الفعالة للهجرة وحماية حقوق المهاجرين تتطلب تعاوناً دولياً معززاً كي تعمل الهجرة لصالح الجميع. ويمثل انعقاد منتدى استعراض الهجرة الدولية فرصة لتبادل أفضل الممارسات والاتفاق على الخطط المستقبلية والتوجهات التي يمكن أن تقوم الدول بتبنيها وتدعيمها لتعزيز حوكمة الهجرة خلال الفترة القادمة.

وهذه المنتديات، التي تعقد على أعلى مستوى سياسي ممكن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك تحت رعاية الجمعية العامة وبرئاسة رئيس الجمعية العامة، مفتوحة ليس فقط أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإنما يتم دعوة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى المشاركة فيها بصفة مراقب، بالإضافة إلى دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأكاديمية والمؤسسات الدينية. وهذا التنوع في المشاركين يتيح الفرصة لتبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات، ويسمح للحكومات بالتعرف على وجهات نظر أصحاب المصلحة الآخرين مما يمكنهم من وضع سياسات مناسبة تعالج أوجه القصور والضعف وتعزز نقاط القوة والتميز، وذلك استرشاداً بأهداف الاتفاق العالمي للهجرة التي ترمي إلى تحسين حوكمة الهجرة والتصدي للتحديات المرتبطة بها وتعزيز مساهمات المهاجرين في التنمية المستدامة.

التحديات أمام تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة

سيناقش المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق العالمي في "جلسة مناقشة السياسات"، التي سيقوم مدير عام المنظمة الدولية للهجرة – بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة – بتيسيرها. ولا شك أنه من ضمن أبرز التحديات التي واجهت العالم بعد اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة جائحة كوفيد-19، والتي كان لها تأثير كبير سواء بالسلب أو بالإيجاب على الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي في العديد من المجالات. حيث حفزت هذه الأزمة على اعتماد بعض السياسات الداعمة للمهاجرين، مثل تسهيل الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وتمديد تصاريح العمل والإقامة أو تنظيم وضع المهاجرين، والإفراج عن

المهاجرين من مراكز الاحتجاز وإيلاء الأولوية لبدائل الاحتجاز. وبالرغم من هذه الإيجابيات، إلا أن التصدي للوباء قد أدى أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، وكثيراً ما أدى إلى تآكل رفاه المهاجرين وكرامتهم. وقد تأثر ملايين المهاجرين بإغلاق الحدود الوطنية وتعطيل السفر الدولي، وتقطعت السبل بالعديد من المهاجرين دون أي وسيلة للعودة إلى ديارهم بأمان. كما اشتدت عمليات العودة القسرية للمهاجرين خلال هذا الوباء، مع عدم المراعاة اللازمة لمعايير الصحة والسلامة وحماية الطفل، مما عرض حياة الناس للخطر، بما في ذلك حياة آلاف الأطفال المهاجرين، إلى جانب فقدان التحويلات المالية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وهذا وفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الاتفاق العالمي في ديسمبر/كانون أول 2020.

أضيف إلى هذه الأزمة أزمات أخرى أبرزها أزمة المهاجرين واللاجئين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا، والذين كان من بينهم جنسيات عربية، وأخيراً أزمة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين الفارين من أوكرانيا بعد التطورات الأخيرة. فبدلاً من إيجاد حلول جذرية للأزمات القائمة بالفعل تزداد الأسباب الدافعة للهجرة والتي تتم في حالات كثيرة بطرق غير نظامية تعرض هؤلاء المهاجرين لمخاطر عديدة. وقد زادت مع هذه الأزمات النبرة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا، وتطلبت بذل جهود كبيرة وسريعة لإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وإتاحة التسهيلات اللازمة لهم بالتنسيق والتعاون بين الدول المعنية، وذلك بطريقة تحافظ على حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

منتدى استعراض الهجرة الدولية فرصة يجب انتهازها

يوفر الاتفاق العالمي للهجرة إطاراً يمكن من خلاله إدارة مصالح الجميع على أفضل وجه، حيث أن تعزيز حوكمة الهجرة يتطلب تعاوناً وثيقاً بين جميع الجهات الفاعلة على مختلف المستويات. ويمثل منتدى استعراض الهجرة الدولية فرصة عظيمة لتحقيق ذلك، حيث أنه سيجمع الخبراء الحكوميون من جميع المناطق الإقليمية، ويسمح لهم بـ: تبادل المعلومات؛ والتعرف على أفضل الممارسات؛ وتعزيز الحوار والتعاون والشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ والتعرف على التقدم المحرز في تعزيز حوكمة الهجرة وحماية حقوق جميع المهاجرين (لا سيما الأكثر ضعفاً)؛ وتقديم أمثلة عن كيفية عمل الاتفاق العالمي للهجرة لصالح المهاجرين وبلدانهم الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء، وكيف يمكن دعم هذا المسعى المشترك من قبل مختلف أصحاب المصلحة.

ويعد التآزر والتعاون بين جميع الدول حجر الزاوية للاتفاق العالمي، وقد أنشأت شبكة الأمم المتحدة للهجرة آلية لبناء القدرات وصندوق استئماني متعدد الشركاء للمساعدة في تحقيق ذلك. كما أطلقت الشبكة "مبادرة الدول الرائدة" التي تتيح للدول الأعضاء فرصة لتبادل الرؤى والدروس المستفادة والممارسات الواعدة للمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي الـ23، بما يتسق مع رؤية الاتفاق العالمي ومبادئه التوجيهية. وتهدف المبادرة إلى دعم الشبكة للدول الأعضاء المستهدفة في المجال التقني وبناء القدرات مسترشدة في ذلك بحقائق وأولويات كل بلد، وبناء الوعي وتعزيز الفهم التقني فيما يخص الاتفاق العالمي على أساس السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعد المبادرة تعهد طوعي ومفتوح لجميع الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام. ومن بين 27 دولة على مستوى العالم، هناك ثلاث دول عربية تعد من الدول الرائدة، وهي: العراق ومصر والمغرب.

استعراض الاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الإقليمي

دعا الاتفاق العالمي للهجرة العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي داخل المناطق الخاصة بكل منها، والإسهام في أعمال المنتديات، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وتمثل منتديات الاستعراض الإقليمية فرصة للسماح للدول الأعضاء بإجراء تقييم أول للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي داخل الإقليم التابعة له بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتسليط الضوء على التحديات والفرص المشتركة والممارسات الواعدة داخل كل منطقة إقليمية، ومناقشة الأولويات الإقليمية، وتسليط الضوء على الموارد المطلوبة لتنفيذ الاتفاق، وتوفير منصة مشتركة للتفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما بينهم، إلى جانب تيسير صياغة النتائج والتوصيات الرئيسية لكل منطقة إقليمية والتي سيتم عرضها خلال منتدى استعراض الهجرة الدولية عام 2022.

وبصفتها المنظمة الحكومية الإقليمية التي تضم في عضويتها كل الدول العربية، اهتمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية منذ التحضير لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقد عام 2016، بإشراك الدول الأعضاء في هذه العملية التي أدت في النهاية إلى اعتماد الاتفاقين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين. وقد حرصت على تحقيق ذلك من خلال آلياتها المختلفة، ومن أهمها "عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء" التي تتولى أمانتها الفنية، وذلك عن طريق: عقد الاجتماعات الاستثنائية؛ ورفع وعي الدول الأعضاء بالعمليات الجارية والمستجدات بشأنها من خلال تنظيم ورش العمل التدريبية وإعداد أوراق المعلومات والملفات الوثائقية؛ والتنسيق بين الرؤى العربية وصولاً إلى تبني موقف عربي موحد لعرضه في المحافل الدولية ذات الصلة.

وتستمر جهود الأمانة العامة الرامية لمتابعة تنفيذ الاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين؛ حيث يتم تناول المستجدات بشأنهما خلال الاجتماعات العادية السنوية لعملية التشاور العربية، والتي يشارك فيها المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

واستمراراً لهذا النهج، حرصت الأمانة العامة على تنظيم أول استعراض إقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، والتحضير الجيد لمشاركة المنطقة العربية في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، وهذا بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) وشبكة الأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية. وقد كُللت عملية الاستعراض على المستوى الإقليمي بـ: عقد "مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية" يومي 24-25 فبراير/ شباط 2021؛ وإعداد تقرير الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية الذي تم رفعه إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية.

كما قامت الأمانة العامة بإعداد "بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة" الذي تم عرضه في جلسة المشاورات الخاصة بعمليات التشاور الإقليمية التي سبقت مؤتمر الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية. كما صدر عن الاجتماع الثامن لعملية التشاور العربية الذي عقد في مارس/ أذار 2022، بياناً كمساهمة في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية.

ورغم التحديات الكبيرة التي مازالت تواجه المنطقة العربية التي تتحسس طريقها نحو الأمن والاستقرار بعد أكثر من عقدٍ من الأزمات، فقد أبدت الدول العربية استجابةً كبيرة خلال عملية الاستعراض الإقليمي، وبذلت جهوداً مقدرة في هذا الإطار، حيث قامت ثلثي الدول الأعضاء بإعداد تقاريرها الوطنية الطوعية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، وهو شيء يدعو للفخر ويعطي أملاً في مستقبلٍ أفضل في مجال حوكمة الهجرة في المنطقة العربية.

فعزم الدول وإرادتها لتنفيذ الأهداف والالتزامات الواردة في هذا الاتفاق العالمي هي السبيل إلى تحسين حوكمة الهجرة والتصدي للتحديات المرتبطة بها وتعزيز مساهمات الهجرة والمهاجرين في التنمية المستدامة. والمشاركة الواسعة للدول بأعلى مستوى ممكن في أعمال المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، والقيام بعرض تقاريرها الوطنية التي تعكس الهجود التي تمت منذ اعتماد الاتفاق العالمي عام 2018، كل هذا من شأنه أن يعكس مدى اهتمام الدول وحرصها على الوصول إلى هجرة آمنة ومنظمة ونظامية كما نأمل جميعاً.

إن أنظار جميع العاملين في ملف الهجرة والمهتمين به تتجه نحو منتدى استعراض الهجرة الدولية، وتنتظر خطط وتعهدات تصل بنا إلى نتائج بعيدة المدى وطموحة، تعزز التضامن العالمي تجاه المهاجرين وتساعد على بناء مجتمعات أكثر مرونة وشمولية وتماسكاً. ولذا، نوصي الدول عند تكوين وفودها المشاركة في المنتدى أن تأخذ في الاعتبار -قدر الإمكان- بنهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، كما يجب على المنتدى أن يوفر مساحة لمناقشة التحديات المشتركة وتصحيح الإخفاقات واستكشاف السبل لتعزيز الشراكات بين مختلف الدول وأصحاب المصلحة للوصول إلى وضع أفضل للهجرة يحافظ على حقوق المهاجرين وكرامتهم كما يحافظ على مصالح دول المنشأ والمقصد كذلك.

منتديات واجتماعات

اجتماع كبار المسؤولين رفيع المستوى بشأن الاتفاق العالمي للاجئين

شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في اجتماع المسؤولين رفيع المستوى الذي نظمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يومي 14-15 ديسمبر/كانون الأول 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، والذي يُعد أحد الأدوات الرئيسية لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق اهداف الاتفاق العالمي للاجئين.

قدمت معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية كلمة مسجلة خلال الجلسة العامة للاجتماع أوضحت من خلالها أن المنطقة العربية تتحمل القسم الأكبر من مسئولية استضافة اللاجئين لكونها منطقة منشأ وعبور ومقصد. واستعرضت رسائل وأولويات المنطقة العربية التي خرجت عن المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمي للاجئين في المنطقة العربية التي عقدت بالتعاون المشترك بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. تُعتبر هذه الأولويات خارطة طريق لدول المنطقة للعمل على تسريع وتيرة تفعيل الاتفاق العالمي للاجئين وضمان ترجمة أهدافه إلى تحسن ملموس على حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتندرج تحت ثلاث قضايا تتمثل في: تقديم الدعم للاجئين، وتقديم الدعم للدول والمجتمعات المضيفة، وتعزيز الشراكات وتشجيع نهج أصحاب المصلحة المتعددين.

أتاح الاجتماع فرصة هامة لكبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الجهات المعنية لتحديد التقدم الذي تم إنجازه والتحديات، والمجالات التي تحتاج إلى دعم بهدف تعزيز الدعم المقدم للاجئين، واعتمادهم على ذاتهم، وإمكانية وصولهم إلى الحلول، مع أخذ التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 بعين الاعتبار. واستعرض ايضاً الاحتياجات الإضافية المطلوبة لإحراز تقدم في مجال الحلول الخاصة بإعادة التوطين إلى بلدان ثالثة، وكذلك في دعم تهيئة الظروف في البلدان الأصلية للعودة الطوعية والمستدامة للاجئين بأمان وكرامة.

الاجتماع العالمي التاسع لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة

GRCP
Meeting of Global and (Inter)Regional Consultative Processes on Migration

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) فى الاجتماع العالمى التاسع لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة الذي عقد يومي 10 و11 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، تحت شعار "منتدى استعراض الهجرة الدولية: فرصة لعمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة للمساهمة فى حوكمة الهجرة على المستوى العالمي".

وهدف الاجتماع إلى استكشاف دور عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة في استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على المستوى العالمى، ودعم مساهمات هذه العمليات فى منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي سيعقد فى عام 2022. وقد قامت الأمانة العامة – بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء – بإلقاء كلمة خلال الجلسة الخاصة بـ"المساهمات المحتملة لعمليات التشاور الإقليمية بشأن الهجرة في منتدى استعراض الهجرة الدولية".

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة الدولية للهجرة تعقد اجتماعات رؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة بصفة دورية بمشاركة ممثلين عن مختلف عمليات التشاور الإقليمية بهدف تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب فيما بينهم، كما تمثل هذه الاجتماعات منبراً للتفكير بشأن أوجه التعاون المحتملة مع عمليات التشاور والمنتديات وغيرها من المحافل التي تتعامل مع الهجرة على الصعيد العالمى والإقليمى. وقد شاركت الأمانة العامة لأول مرة فى أعمال الاجتماع الرابع بليما عام 2013، واستضافت الاجتماع الخامس فى مقرها بالقاهرة عام 2015 (وهو الاجتماع الذي شهد الإطلاق الرسمي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء).

إطلاق استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لدول الخليج 2021–2024

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في فعالية إطلاق استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لدول الخليج 2021–2024، التي عقدت يوم 17 فبراير/ شباط 2022 عبر تقنية الاتصال المرئى. وقد قامت السيدة/ إيناس الفرجانى مدير الإدارة بالتحدث في جلسة المناقشة حول "مداخلات حول الشراكات ونهج أصحاب المصلحة المتعددين".

تقدم هذه الاستراتيجية نهجاً شاملاً للهجرة تسعى المنظمة إلى تحقيقه من خلال اتفاقيات الشراكة الحالية والجديدة مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والوكالات الأممية والمنظمات الدولية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وتعرض الاستراتيجية رؤية المنظمة الدولية للهجرة وأولوياتها لبلدان الخليج، وتكمل مشاريعها ومبادراتها الحالية في المنطقة. كما تضع الأساس المطلوب لتعاون قوي مع بلدان الخليج فى مجال الهجرة، وتطرح أهدافها الاستراتيجية بما يتماشى مع ركائز الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة والتي تم تكييفها لتتناسب مع السياق الخليجي. وتشمل هذه الأهداف تقديم نصح وإرشاد استراتيجي بشأن السياسات وتوفير المساعدة التقنية بشأن قضايا الحوكمة المتصلة بالهجرة، ودعم الشركاء لتمكينهم من ضمان سبل تنقل آمنة وكريمة للمهاجرين، ودعم جهود الحكومات الخليجية في تقييم وتوقع دوافع الهجرة بهدف بناء قدراتها في التعامل مع حركات الهجرة. وترتكز هذه الاستراتيجية على الاستراتيجية الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2020–2024، وتسترشد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاق العالمي للهجرة.

الاجتماع الوزاري السادس لحوار أبو ظبي

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في اجتماع كبار المسئولين والاجتماع الوزاري السادس لحوار أبو ظبي الذي عقد في الفترة من 25–28 أكتوبر/ تشرين أول 2021، وذلك بطريقة مختلطة جمعت بين الحضور الفعلى لأعضاء الحوار، والمشاركة عبر تقنية الاتصال المرئى للأطراف الأخرى.

يعد حوار أبو ظبي أحد عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة، وقد تأسس في عام 2008 كمنتدى للحوار والتعاون بين الدول الآسيوية المرسلة للعمالة والمستقبلة لها. وهو آلية تشاورية طوعية تتولى الدول الأعضاء توجيه مسارها، ويضم فى عضويته 6 دول عربية هى: البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، الإمارات، بالإضافة إلى 12 دولة آسيوية. وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بمهام السكرتارية الدائمة للحوار الذي تترأسه حالياً سريلانكا.

تشارك الأمانة العامة بصفة مراقب في اجتماعات حوار أبو ظبي، حيث تتولى إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة مهمة الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة كانت قد شاركت في اعمال اجتماع كبار المسؤولين لمسار حوار أبو ظبي التي استمرت على مدى أربع أيام خلال شهر مايو/ أيار 2021 برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في إطار التحضير للملتقى السادس للوزراء المعنيين بملفات العمل فى الدول الأعضاء والمقرر انعقاده خلال الربع الاخير من العام الجاري.

وقد شارك في الاجتماع كبار المسؤولين في الجهات المعنية بملفات العمل في 16 دولة من بينهم الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين– سلطنة عمان– المملكة العربية السعودية – دولة الكويت بالإضافة إلى مشاركة المنظمات الدولية والعربية والإقليمية وعمليات التشاور الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بصفة مراقب.

المؤتمر الأورومتوسطي حول سرديات الهجرة

شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) في "المؤتمر الأورومتوسطي حول سرديات الهجرة" والذي نظمه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالتعاون مع وتحت رعاية وزارة أوروبا والشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية، وبالشراكة مع نادي البندقية في مدينة باريس، وذلك يومي 2 و3 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي.

عُقد المؤتمر في إطار برنامج يوروميد للهجرة (EMM5) والهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM) وهما مشروعان يمولهما الاتحاد الأوروبي وينفذهما المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. وهدف المؤتمر إلى استعراض التحديات والفرص والاستراتيجيات التي تهدف إلى تزويد أصحاب المصلحة بالأدوات اللازمة لتعزيز خطاب متوازن حول الهجرة. كما تناول المؤتمر الأبعاد الخاصة بتنمية الشراكات والمهارات بشأن قدرات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط.

جلسة متخصصة حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية على هامش المنتدى العربي للتنمية المستدامة

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جلسة متخصصة خلال أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة تحت عنوان "حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: أولويات، فرص ودروس مستفادة من الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، وذلك يوم 30 مارس/ آذار 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي.

شارك في هذه الجلسة نحو 100 مشارك يمثلون الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وهدفت الجلسة إلى تعزيز إدماج الهجرة في خطاب التنمية وأطر العمل والجهود المبذولة، خاصةً في ظل جائحة كوفيد–19، وذلك من خلال بناء المعرفة وتعزيز الحوار بين المشاركين حول القضايا والتحديات الرئيسية التي تعوق الحوكمة الرشيدة للهجرة في المنطقة وتهدد صمود المهاجرين. كما وفرت الجلسة للمشاركين منصة لتبادل الممارسات الجيدة والإنجازات الرئيسية والتحديات بناءً على نتائج أول استعراض إقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

آليات التنسيق

الاجتماع الثامن لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء
ARAB REGIONAL CONSULTATIVE PROCESS ON MIGRATION & REFUGEE AFFAIRS

عقدت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) الاجتماع الثامن لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء يوم 10 مارس/آذار 2022 عبر تقنية الاتصال المرئى. وقد تم افتتاح الاجتماع بكلمة مسجلة لمعالى السفيرة د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، أكدت فيها على حرص الأمانة العامة على التحضير الجيد لمشاركة المنطقة العربية في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، وأشارت إلى جهود الأمانة العامة لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة فى المنطقة العربية. كما أشادت سيادتها بالدور الذي قامت به الدول العربية واستجابتها السريعة خلال التطورات الجارية فى أوكرانيا فيما يتعلق بالجاليات المقيمة هناك.

ركز الاجتماع على آخر المستجدات بشأن عملية استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر 2018، وتحضير الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة فى المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية الذي سيعقد بنيويورك في الفترة من 17–20 مايو 2022. كما قامت كل من السيدة/ كارميلا جودو– المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيدة/ مهريناز العوضى– مدير قطاع العدالة الاجتماعية والسكان والتنمية الشاملة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (إسكوا)، بعمل مداخلتين حول المستجدات بشأن استعراض الاتفاق العالمى من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتحضير لمنتدى استعراض الهجرة الدولية. كما تم تخصيص جلسة للدول الأعضاء لعرض جهودها في عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الوطني والإقليمي ورؤيتها للمشاركة الفعالة في منتدى استعراض الهجرة الدولية.

وقد أكد المشاركون خلال الاجتماع على رفض النبرة العنصرية التى سادت الخطاب الإعلامى فى الأزمة الأوكرانية وطالت اللاجئين من الدول العربية، ونبذ أي شكل من أشكال التفرقة والتعصب، كما دعوا إلى مواجهة ظاهرة العداء للأجانب والتمييز ضدهم بجدية.

وصدر عن الاجتماع بياناً ختامياً لرفعه إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية كمساهمة من عملية التشاور العربية تضمن أبرز النقاط التي تؤكد عليها الدول العربية فيما يخص متابعة تنفيذ الاتفاق العالمى للهجرة. كما ناقش الاجتماع مضمون البيان الذي سيصدر بمناسبة اليوم العالمي للاجئين (20 يونيو 2022) وهو أحد البنود الدائمة على جدول أعمال اجتماعات عملية التشاور، كما تم اعتماد خطة عمل عملية التشاور لعامي 2022–2023.

جلسة خاصة لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء للإحاطة بشأن الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء

في إطار مجموعة العمل حول الهجرة الدولية بين الأمانة العامة والاتحاد الأوروبي، وتنفيذاً لأنشطة برنامج الحوار 2 لعام 2021، عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) جلسة خاصة لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء لاطلاع الدول الأعضاء على مضمون الميثاق الأوروبى الجديد للهجرة واللجوء، وذلك يوم 20 سبتمبر/ أيلول 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي.

شارك في الاجتماع نقاط اتصال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، إلى جانب مسئولين في المفوضية الأوروبية وفريق عمل برنامج الحوار. وقد هدف الاجتماع إلى التعريف بمشروع الحوار، وإحاطة المشاركين من ممثلى الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية ومسئولي الملف بالأمانة العامة بمضمون "الميثاق الجديد للهجرة واللجوء" الذي قدمته المفوضية الأوروبية في 23 سبتمبر 2020، مع التركيز على أبعاده الخارجية. وقد حرصت الأمانة العامة على إحاطة الدول العربية الأعضاء بمعلومات مستفيضة حول الميثاق الجديد وتأثيره المحتمل على المهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية.

المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمى للاجئين فى المنطقة العربية

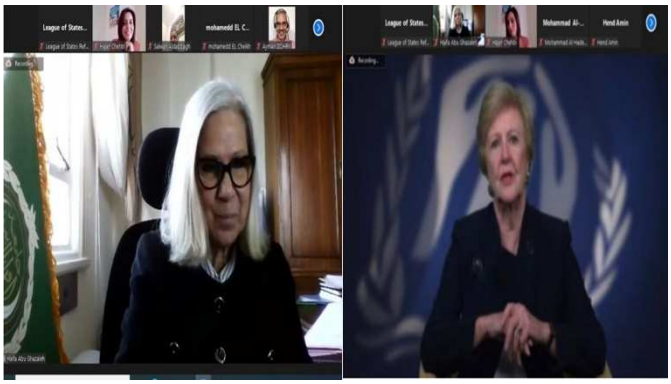

في إطار التحضير لاجتماع المسؤولين رفيعي المستوى لمراجعة تفعيل الاتفاق العالمي للاجئين على المستوى العالمي (ديسمبر/ كانون أول 2021)، نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاورات الإقليمية للاتفاق العالمى للاجئين فى المنطقة العربية وذلك يوم 10 نوفمبر/ تشرين ثاني 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي.

شارك في المشاورات الإقليمية ممثلون عن جهات حكومية من 15 دولة عربية وتم استعراض الجهود الوطنية المبذولة والتقدم المحرز في تفعيل الاتفاق العالمي للاجئين منذ اعتماده في عام 2018. كذلك شارك في الاجتماع ممثلون عن أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات التنموية والمؤسسات الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

وفى كلمتها الافتتاحية أكدت معالى السفيرة د. هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية أن متطلبات المرحلة والتطورات الميدانية تُحتم العمل الجماعي من أجل مواجهة تداعيات أزمة اللاجئين. وأن وضع إجراءات ملموسة من أجل تحسين طرق تقاسم الأعباء والمسئوليات حول اللاجئين يُعد أمر ضروري من أجل نجاح الاتفاق العالمي للاجئين وترجمة أهدافه إلى تحسن ملموس على حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة. كما أشارت السيدة/ جيليان تريغز- مساعد المفوض السامى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشؤون الحماية، في كلمتها المسجلة إلى أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين مهد الطريق للمنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عقد في عام 2019، والذي أدى إلى أكثر من 1500 تعهد ومبادرات مختلفة، يظهر تأثيرها في حياة ورفاهية أولئك الذين نعمل بشكل جماعي لخدمتهم.

قدمت المشاورات فرصة للسادة المشاركين للتعرف على الجهود المبذولة من مختلف الأطراف للتشاور بشأن الاتفاق فى المنطقة العربية، والتعرف على التقدم المحرز في تفعيله، والوفاء بالتعهدات التي تم التعهد بها خلال المنتدى العالمي للاجئين في 2019، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وأيضاً طرح التحديات والعقبات التي تعيق تفعيله، والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى دعم.

وخرجت المشاورات بمجموعة من الرسائل الرئيسية التى تنضوي تحت عدد من القضايا ذات الأولوية فى المنطقة العربية يمكن حصرها في ثلاث محاور رئيسية هي تقديم الدعم للاجئين، وتقديم الدعم للدول والمجتمعات المضيفة، وتعزيز الشراكات وتشجيع نهج أصحاب المصلحة المتعددين، والتي سيتم رفعها إلى اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى في ديسمبر 2021.

ندوة حول "الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية: برامج التلقيح وإدماج المهاجرين واللاجئين"

افتتحت معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية ندوة حول "الاستجابة لجائحة كوفيد-19 فى المنطقة العربية: برامج التلقيح وإدماج المهاجرين واللاجئين"، والتى نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبالتنسيق مع فريق العمل الإقليمي المعني بجائحة كوفيد-19 والهجرة والتنقل، وذلك يوم 29 سبتمبر/ أيلول 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي.

هدفت الندوة من خلال تركيزها على جهود الحكومات إلى إبراز أفضل الممارسات التى اتبعتها الحكومات فى المنطقة العربية لإدماج الفئات الضعيفة مثل المهاجرين واللاجئين والأشخاص المتنقلين في استجابتها لكوفيد-19.

وفي كلمتها الافتتاحية أعربت السفيرة أبو غزالة عن التقدير العميق للجهود التي تقوم بها الدول الأعضاء لتقديم خدمات الرعاية الصحية للمهاجرين واللاجئين، وإدماجهم ضمن المجموعات الأولى بالرعاية وضمان وصولهم للقاحات.

كما أكدت السيدة كارميلا جودو، المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أن نجاح حملات التلقيح الوطنية مرتبط بقوة بمدى شمولها، وأشارت إلى أهمية إصلاح كل الحواجز وخاصة العقبات الإدارية وتلك المتعلقة بالسياسات التى تعوق وصول المهاجرين، ومن ضمنهم المهاجرين غير النظاميين، للقاح وإلى الرعاية الصحية الشاملة بشكل عام.

شارك في الندوة ممثلو الحكومات من المنطقة العربية، والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين. وقد تم رفع الوثيقة الختامية لهذه الندوة إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية (مايو/ أيار 2022).

بيانـات

بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة "يوم المغترب العربي" 2021

في إطار احتفالها بيوم المغترب العربى فى الرابع من ديسمبر 2021، أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً أكدت فيه على محورية قضية الهجرة، وأشارت إلى أهمية النظر إلى الهجرة على أنها لفائدة الجميع. وأكدت على أن الكفاءات العربية المهاجرة تعتبر بمثابة ثروة قومية يجب الاهتمام بها ودعمها وإيلائها مكانة متميزة والاستفادة من خبراتها وتميزها للعبور من الأزمات التي تعاني منها العديد من دول المنطقة وتحقيق التنمية المنشودة، وأشارت فى هذا السياق إلى الدور الكبير الذي قام به المهاجرون فى الخطوط الأمامية للتصدي للأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

وقد أكدت معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة- الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، على حرص الأمانة العامة على متابعة تنفيذ الاتفاق العالمى للهجرة فى المنطقة العربية، حيث نظمت بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) وبالتعاون مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة فى المنطقة العربية "مؤتمر الاستعراض الإقليمى الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية" في فبراير/ شباط 2021. كما تعمل الأمانة العامة مع الشركاء على إعداد تقرير الاستعراض الإقليمى الذي اعتمد على التقارير الوطنية للدول الأعضاء والذي سيرفع إلى المنتدى العالمى الأول لاستعراض الهجرة الدولية المزمع عقده فى الفترة من 10-13 مايو/ أيار 2022. هذا إلى جانب الجهود التى قامت بها على مدى عامين بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء.

بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بمناسبة اليوم العالمي للاجئين عام 2021

بمناسبة اليوم العالمى للاجئين الذي يوافق 20 يونيو من كل عام، أصدرت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بياناً كان قد تم الاتفاق على مضمونه فى نهاية الاجتماع السابع لعملية التشاور العربية. ألقى البيان الضوء على التحديات التى يواجهها اللاجئين والنازحين في ظل استمرار أزمة كوفيد-19، وخصوصية وضع الدول العربية المستضيفة للاجئين والنازحين، كما أشاد بمبادرات وجهود الدول العربية التى قامت بتوفير خدمات الرعاية الطبية واللقاحات للاجئين، وثمن الدور الذي تقوم به الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنفيذ العديد من الأنشطة التى تصب فى مصلحة اللاجئين، كما تضمن فقرة خاصة باللاجئين الفلسطينيين. وقد تم ترجمة هذا البيان إلى اللغة الإنجليزية ونشره في وسائل الإعلام المختلفة وتعميمه على مندوبيات الدول الأعضاء وبعثات الجامعة العربية في الخارج.

بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة "اليوم العالمي للمهاجر" 2021

فى إطار احتفال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باليوم العالمى للمهاجر والذي يصادف 18 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام، أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً أكدت فيه على أن للهجرة مكانة وأهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية، وأوضحت أن دوافع الهجرة فى المنطقة توازى فى تعقيداتها أنماط الهجرة واتجاهاتها. فالتفاوت فى مستويات الاستقرار والتنمية بين دول المنطقة يُعد عاملاً هاماً فى تشكيل ملامح الهجرة داخل المنطقة وخارجها، ففى حين أن بعض الدول العربية لا زالت تعانى من الصراعات والنزاعات، إلا أن البعض الآخر يجذب المهاجرين من جميع أنحاء العالم.

ودعت معالى السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة- الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية إلى ضرورة اغتنام هذه المناسبة لتعزيز التعاون بشأن الهجرة بجميع أبعادها، وتعزيز المبادئ الأساسية الخاصة بحماية المهاجرين وأفراد أسرهم، والدفاع عن حياتهم وحقوقهم طبقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية.

بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للتضامن مع المهاجرين واللاجئين العالقين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا

في ضوء الأزمة التي حدثت في نهاية عام 2021 على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا ووجود أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين العالقين فى أوضاع صعبة للغاية، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإصدار بياناً أعربت فيه عن تضامنها مع المهاجرين واللاجئين العالقين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا والذين من بينهم لاجئين عرب. وأكدت على أهمية احترام حقوق الإنسان لهؤلاء الأشخاص، بموجب القانون الدولى، والمعاهدات والمواثيق الدولية، وضرورة تأمين ظروف الحياة الأساسية للمهاجرين واللاجئين العالقين على الحدود وتوفير المأوى والغذاء والماء والخدمات الطبية اللازمة لهم. كما أكد البيان على أهمية مبدأ التضامن الدولى وتحقيق مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة فى المجتمع الدولى.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة قد قامت فى هذا الخصوص بمخاطبة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وذلك للإعراب عن انزعاجها وقلقها حيال الأوضاع التى يعانيها المهاجرون واللاجئون على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا، والتضامن مع المنظمتين في موقفهما المعلن في البيان الصادر عنهما للتأكيد على أهمية إيجاد حل عاجل لهذا الوضع.

أخبار الهجرة واللجوء

الاحتفال باليوم العالمي للاجئين 2021

تحت رعاية معالي الأمين العام أحمد أبو الغيط، نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية –إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بمقرها بالقاهرة احتفالاً بمناسبة اليوم العالمي للاجئين يوم 21 يونيو 2021، وذلك بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حضر الاحتفال ممثلون دبلوماسيون عن الدول العربية الأعضاء والحكومات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين للمفوضية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة من القطاع الخاص، بالإضافة الى بعض الشخصيات البارزة. وقد تم تنظيم هذا الاحتفال فى أعقاب التحديات المتزايدة التى تفاقمت بسبب التداعيات الاقتصادية التي أدت إليها جائحة كوفيد–19، حيث اجتمعوا جميعاً إظهاراً للدعم للاجئين الصامدين في المنطقة العربية.

وفى كلمتها الافتتاحية، ثمنت معالى السفيرة د. هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، دور الدول العربية الأعضاء المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين، وقدمت الشكر على جهودها ومبادراتها التي قامت بها لتوفير خدمات الرعاية الطبية واللقاحات للاجئين جنباً إلى جنب مع مواطنيها وإدراجهم ضمن الفئات الأولى بالرعاية، وذلك رغم كل التحديات والظروف التي تواجهها. كما أشارت إلى الشراكة المهمة القائمة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مختلف الموضوعات الاجتماعية المتعلقة باللاجئين.

تضمن الحفل كلمة افتتاحية من السيد/ كريم أتاسي – ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية ولدى جامعة الدول العربية، وعرض كلمة مسجلة من سفيرة النوايا الحسنة الإعلامية ريا أبى راشد، وتم عرض فيلمين وثائقيين: الأول عن الشراكة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية والثاني عن مرور 70 عاماً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ثم اختتم الحفل بعرض ترفيهي من فرقة دماسكو المكونة من اللاجئين السورين.

الأمم المتحدة تعتمد 15 مارس يوماً عالمياً لمكافحة "الإسلاموفوبيا"

اعتمدت الدول الـ 193 الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة الثلاثاء بالإجماع قراراً اقترحته باكستان يعتبر 15 مارس من كل عام يوماً لمكافحة الإسلاموفوبيا.

ويدعو النص غير الملزم إلى "تعزيز الجهود الدولية لتشجيع حوار عالمي بشأن تعزيز ثقافة التسامح والسلام على جميع المستويات على أساس احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان والمعتقدات".

كذلك، يعبر القرار عن "الأسف الشديد لجميع أعمال العنف ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقداتهم والأفعال الموجهة ضد أماكن عبادتهم وكذلك كل الاعتداءات على الأماكن والمواقع والمزارات الدينية وفي داخلها، التي تشكل انتهاكًا للقانون الدولي".

ويدعو النص جميع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدنى والقطاع الخاص والمنظمات الدينية "إلى تنظيم ودعم مختلف الأحداث البارزة التى تهدف إلى زيادة الوعى بفاعلية على جميع المستويات في مكافحة الإسلاموفوبيا".

مصر تطلق مبادرة بعنوان "اتكلم عربى"

أطلقت وزارة الهجرة بجمهورية مصر العربية مبادرة "اتكلم عربي" لأبناء المصريين بالخارج والتي تهدف إلى التمسك بالهوية والعادات والتقاليد المصرية، والحفاظ على اللغة العربية التى هى صميم الحفاظ عل الهوية، والربط بين المصريين بالخارج وبين وطنهم الأم. وتهتم المبادرة اهتماماً كبيراً بأبناء الجيلين الثاني والثالث لتنمية روح الولاء والانتماء لدى أبناء المصريين بالخارج.

وتعمل المبادرة على نشر الأعمال الدرامية المصرية البسيطة لتصل إلى الشباب المصري بالخارج، بالإضافة إلى عمل المسابقات الثقافية لتحفيز أبناء المصريين بالخارج على التحدث باللهجة المصرية. وتهتم المبادرة بتنمية اللغة العربية وتعزيز الهوية الوطنية لدى أبناء المصريين بالخارج، وتكون جسر هام للتواصل مع الأجيال الشابة بالخارج والتعرف على التحديات التى يواجهها وطنهم فى مختلف الجوانب.

وقد حرصت السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة على عقد لقاءات متعددة لأبناء المصريين بالخارج في مختلف البلاد، عبر تقنية الاتصال المرئي، لتشجيعهم بالتحدث باللغة العربية والتمسك بالهوية المصرية. كما أطلقت الوزارة تطبيق "اتكلم عربي" الإلكتروني تحت شعار "اتكلم عربى وعيشها مصري"، بالإضافة إلى إطلاق حملة على منصة "تيك توك" الإلكترونية كأداة من أدوات الترويج للمبادرة من أجل الوصول لأكبر عدد من أبناء المصريين حول العالم.

كما أطلق موقع "Ta3limy"، قسمًا خاصًا بتعليم اللغة العربية، يحمل اسم "اتكلم عربي تعليمي"، ويضم فيديوهات وأنشطة تفاعلية للأطفال، والراغبين فى تعلم اللغة العربية، من أبناء المصريين بالخارج والداخل، حيث حرصت الفيديوهات الترويجية على مخاطبتهم بأهمية الحفاظ على الهوية واللغة العربية.

إلى جانب قيام الوزارة بالاتفاق مع إحدى القنوات الفضائية يتضمن إذاعة حلقات برنامج أسبوعي تحقيقاً لأهداف المبادرة في الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية المصرية لدى الأطفال المصريين المقيمين بالخارج.

تعيين الإعلامية ريا أبي راشد سفيرة للنوايا الحسنة لمفوضية اللاجئين في المنطقة

أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تعيين الإعلامية اللبنانية الشهيرة ريا أبي راشد سفيرة إقليمية للنوايا الحسنة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعد ريا أبي راشد أحد المدافعين عن النازحين قسراً فى جميع أنحاء العالم وصوت قوي لهم. وقبل تعيينها، كانت تعمل بشكل وثيق مع المفوضية في العديد من الحملات والمناشدات. وقد دافعت باستمرار عن حقوق اللاجئين من خلال مشاركتها في حملتي المفوضية لرمضان والشتاء، وكذلك في مختلف نداءات الطوارئ.

ويلعب سفراء النوايا الحسنة دورا حيويا في تقريب قضية اللاجئين من الناس، وقد أعربت ريا عن أملها في أن تتمكن من إحداث فرق بسيط في حياة المحتاجين في جميع أنحاء المنطقة.

إلى جانب توفير المناصرة لمفوضية اللاجئين عبر المنصات الرقمية على مدار السنوات الأربعة الماضية، قامت ريا أبى راشد بالعديد من المبادرات لتقديم الدعم للاجئين والنازحين داخلياً. وتشمل تلك المبادرات مشاركتها في بعثات ميدانية إلى لبنان والأردن، واستضافة حدث مباشر لجمع التبرعات لتوفير الوقود لتدفئة منازل اللاجئين طوال فصل الشتاء القاسي.

مشاركة "فريق اللاجئين" في أولمبياد طوكيو 2021

للمرة الثانية في تاريخ الألعاب الأولمبية، يشارك فريق مكون من اللاجئين خلال دورة طوكيو 2021. وترى اللجنة الأولمبية الدولية في هذا الفريق "رسالة قوية من التضامن والصمود والأمل للكوكب بأسره". وجاءت فكرة تشكيل هذا الفريق في خضم أزمة اللاجئين العالمية سنة 2015، واختير 29 رياضياً لتمثيل فريق اللاجئين في طوكيو من أصل 56 تمتعوا بمنح من اللجنة الأولمبية الدولية على أساس الأداء والتخصصات وبلدان المنشأ والتنوع بين الجنسين.

وكان رئيس اللجنة الأولمبية الدولية الألماني توماس باخ قد أعلن إنشاء فريق اللاجئين الأولمبي للمشاركة في أولمبياد ريو 2016، وذلك خلال أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2015. بعد ذلك تم إنشاء مؤسسة اللاجئين الأولمبية، التى تهدف إلى إتاحة الوصول الرياضة لمليون لاجئ شاب بحلول العام 2024.

على عكس الوفود الأخرى، يشارك هؤلاء الرياضيون تحت الراية الأولمبية. وفي حال فاز أعضاؤه بميداليات، فيرفع العلم الأولمبي الشهير بالحلقات الخمس على إيقاع النشيد الأولمبى أيضاً فى حال صعوده إلى المنصة.

ويتكون الفريق من تسعة لاعبين من سوريا، وخمسة من إيران، وأربعة من جنوب السودان، وثلاثة من أفغانستان، واثنان من إريتريا، بالإضافة إلى لاجئ واحد لكل من الكاميرون والكونغو وجمهورية الكونغو الديموقراطية والعراق والسودان وفنزويلا. ويتنافس هؤلاء في 12 رياضة. وقد سبق وتواجد ستة من هؤلاء في ريو، ومن ضمنهم السباحة السورية يسرا ماريديني.

رموز المغتربين العرب

عبير السهلاني

عبير السهلاني هي ناشطة سياسية عراقية ولدت في العراق عام 1976، وتنقلت مع عائلتها بين أكثر من بلد عربي وأوربي، ووصلت إلى السويد وهي في الخامسة عشرة من عمرها، حيث واصلت تعليمها هناك وحصلت على شهادة الماجستير في تحليل أنظمة الكمبيوتر من جامعة ستوكهولم. وهي تجيد اللغة العربية والسويدية والإنجليزية والبلغارية والفرنسية والروسية.

شغلت عضوية البرلمان السويدي لدورتين بين 2010 و2014 وبين 2018 و2019، وعملت مساعدة سياسية لنائبة رئيس الوزراء السويدي، كما قادت الحزب الديمقراطي للسويديين الجدد.

وهي عضو في البرلمان الأوروبي ممثلة عن حزب الوسط السويدي منذ يونيو/ حزيران 2019، ومستشارة شؤون السياسة الخارجية في البرلمان ذاته ونائبة رئيس منظمة الليبرالية الدولية منذ عام 2017، كما أنها ناشطة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات.

تطوعت للعمل في منظمات المجتمع المدني، ونشطت في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات، وبعدها قررت الانخراط في العمل السياسي، حيث عملت في مؤسسة البرلمان السويدي مساعدة سياسية لنائبة رئيس وزراء السويد مود أولفسون، كما ساهمت في أنشطة أحزاب سياسية سويدية ديمقراطية وانتخبت لقيادة الحزب الديمقراطي للسويديين الجدد وحصلت على دعم حزب الوسط السويدي في ترشيحها للبرلمان الأوروبي.

في دائرة الضوء

الأونروا: مسيرة طويلة من دعم اللاجئين الفلسطينيين

أنتج الصراع بشأن فلسطين إحدى أكثر الأزمات مأساوية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، بدأ التهجير العربي الفلسطيني من الأراضي المحتلة، حيث تعد قضية اللاجئين في المنطقة العربية هي الأطول عهداً في العالم، ويعتبر اللاجئون الفلسطينيون أقدم مجموعة من اللاجئين في العالم.

وقد تم تهجير الفلسطينيين على مراحل؛ فالهجرة الأولى بدأت خلال النكبة عام 1948، حيث تم تهجير أكثر من 800 ألف فلسطيني خارج وطنهم، أما الهجرة الثانية فكانت خلال حرب عام 1967، حيث تم تشريد موجة واسعة من الفلسطينيين قدرت بنحو 300,000 فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتواصلت الهجرات الفلسطينية بسبب الحروب والسياسات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والتي أدت إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين بشكل مستمر طوال سنوات الاحتلال. وبعد تفاقم حالات اللجوء والنزوح خلال العقد الأخير في أنحاء مختلفة من المنطقة العربية، تجدد نزوح اللاجئين الفلسطينيين من بعض المناطق التي كانوا يقيمون بها إلى مناطق أخرى.

وقد أدت عمليات التهجير القسري للشعب الفلسطيني إلى إحداث خلل في نسبة السكان داخل فلسطين بحيث أصبح أكثرية الفلسطينيين مهجرين خارج وطنهم، مما يلقي مسئولية قانونية دولية على عاتق المجتمع الدولي تتمثل في تطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يكفل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

فللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى ديارهم، وهذا الحق ينطبق على كل فلسطيني سواء كان رجلاً أو امرأة، وينطبق كذلك على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وينطبق حق العودة على كل مواطن فلسطيني طبيعي سواء ملك أرضاً أم لم يملك لأن طرد اللاجئ أو مغادرته موطنه حرمته من جنسيته الفلسطينية وحقه في المواطنة، ولذلك فإن حقه في العودة مرتبط أيضاً بحقه في الهوية التي فقدها وانتمائه إلى الوطن الذي حرم منه.

وقد تم تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948 بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر/ كانون الأول 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين. والأونروا هي الجهة المعنية بتقديم المساعدة والحماية وكسب التأييد للاجئين الفلسطينيين. وقد بدأت الأونروا عملياتها في الأول من شهر مايو/ أيار 1950.

وتوفر الأونروا خدمات لكافة اللاجئين الذين يقيمون في مناطق عملياتها والذين ينطبق عليهم تعريف الأونروا للاجئين الفلسطينيين بأنهم "هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين يونيو/ حزيران 1946 وحتى مايو/ أيار 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948"، والذين هم مسجلون لدى الأونروا وبحاجة إلى المساعدة، كما يستحق أبناء أولئك اللاجئين الفلسطينيين الأصليين أن يتم تسجيلهم في سجلات الأونروا. وعندما بدأت الأونروا عملها في عام 1950، كانت تعمل على الاستجابة لاحتياجات ما يقارب من 750,000 لاجئ فلسطيني، واليوم نحو 5.7 مليون لاجئ فلسطيني يستحقون التمتع بالخدمات التي تقدمها الأونروا.

ويعيش ثلث اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الأونروا (ما يزيد عن 1,4 مليون لاجئ) في 58 مخيم معترف به للاجئين في كل من الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية

بما فيها القدس الشرقية. بينما يعيش الثلثان الآخران من اللاجئين الفلسطينيين داخل المدن والقرى وحولها في البلدان المضيفة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وغالباً ما يكون ذلك في المناطق المحيطة بالمخيمات الرسمية. وفي الوقت الذي توجد فيه منشآت تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كالمدارس والعيادات الصحية داخل مخيمات اللاجئين، إلا أن هناك عدداً من تلك المنشآت خارج المخيمات، وتعد كافة الخدمات التي تقدمها الوكالة متاحة للاجئين سواء كانوا من سكان المخيمات أم خارجها.

وتقوم الأونروا بإدارة مكتب للخدمات في كل مخيم يقوم سكان المخيم بالرجوع إليه بهدف تحديث بياناتهم أو طرح القضايا التي تخص الخدمات التي تقدمها الأونروا مع مدير ذلك المكتب الذي يقوم بدوره بإحالة القضايا التي تهم اللاجئين وإحالة طلباتهم إلى إدارة الأونروا في المنطقة التي يقع ذلك المخيم فيها. ويعبر عمل الأونروا عن التزام المجتمع الدولي بالتنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم على: اكتساب المعرفة والمهارات؛ وعيش حياة طويلة وصحية؛ وتحقيق مستويات معيشة لائقة؛ والتمتع بحقوق الإنسان إلى أقصى مجال ممكن.

وقد تعرضت الأونروا مؤخراً إلى أزمة كبيرة نتيجة نقص التمويل بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بخفض الدعم المقدم لها في 2018 وعدم المساهمة في تمويلها بدءاً من عام 2019. وتعرضت الوكالة وولايتها منذ ذلك الوقت لهجمات سياسية متزايدة. وقد ظل تمويل المانحين للأونروا راكداً منذ ما يقرب من عقد من الزمن، وظل قاصراً عن ملاقاة المبلغ اللازم لضمان استمرار الخدمات بجودة عالية. وفي الوقت نفسه، استمر عدد اللاجئين في النمو، فيما ارتفع الفقر ومجالات الضعف بصورة حادة.

وقد حذر المفوض العام للأونروا السيد فيليب لازاريني من أن النقص طويل الأمد في تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بات يمثل الآن تهديداً وجودياً، حيث أن النقص المزمن والجسيم في التمويل قد يؤدي إلى انهيار الوكالة الأممية. وقد بلغ التقشف حده الأقصى وأصبح يؤثر على جودة الخدمات المقدمة.

إن الأونروا بحاجة إلى مزيد من التمويل طويل الأجل من المانحين الحاليين، وتوسيع قاعدة المانحين، وزيادة حشد التمويل. كما يتطلب ذلك النظر في آليات ونماذج الشراكة والتمويل المبتكر لضمان استمرار وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى جميع الخدمات.

وقد تم عقد مؤتمر "استدامة الحقوق والتنمية البشرية للاجئي فلسطين" في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 في بروكسل بهدف دعم الأونروا. وقد أبرز الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش خلال المؤتمر الدور الأساسي الذي تواصل الأونروا لعبه على مدى أجيال، مؤكداً على أهمية الاستثمار بالوكالة الأممية التي تعتني بأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في خمسة أقاليم جغرافية في منطقة الشرق الأوسط، وأكد على أن دورها محوري في تعزيز الاستقرار الإقليمي. ودعا إلى ضرورة تقديم التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لتمكينها من تقديم خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

وتمثل القضية الفلسطينية القضية المحورية لجامعة الدول العربية. وعلى مدى العقود الماضية، أصدر مجلس جامعة الدول العربية بمستوياته المختلفة العديد من القرارات والبيانات بشأن اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (150) الذي عقد يوم 11 سبتمبر/ أيلول 2018 في مقر الأمانة العامة بالقاهرة، تم تخصيص جلسة خاصة لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بناءً على طلب من المملكة الأردنية الهاشمية، وتأييد كل من دولة فلسطين، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق، لبحث سبل توفير الدعم السياسي والمالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بما يمكنها من مواجهة تداعيات الأزمة المالية الحادة التي تواجهها. كما أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت ببيروت يوم 20 يناير/ كانون الثاني 2019 بياناً بشأن أزمة النازحين واللاجئين، تضمن التأكيد على التفويض الأممي الممنوح للأونروا، وعدم المساس بولايتها أو مسئوليتها وعدم تغيير أو

نقل مسؤولياتها إلى جهة أخرى، وكذلك التأكيد على ضرورة الاستمرار بتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وكافة أنشطتها على نحو كاف مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة.

وتتضمن قرارات مجلس الجامعة على جميع المستويات النص على دعم الأونروا، وآخرها القرار رقم 8731 بتاريخ 2022/3/9 الصادر على المستوى الوزاري في دورته العادية (157)، والذي أكد على التفويض الأممي الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة للمم المتحدة رقم 302 لسنة 1949) ورفض أي إجراءات تهدف إلى المساس بولايتها أو تقويض قيامها بمسئولياتها وعدم تغيير أو نقل مسئولياتها إلى جهة أخرى. ودعا القرار الدول الأعضاء للعمل الحثيث من أجل حشد أوسع تأييد لتجديد تفويض الأونروا. كما تضمن كذلك الإعراب عن القلق إزاء العجز السنوي في موازنة الأونروا، ودعا المجتمع الدولي إلى تأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو كافٍ مستدام يمكنها من مواصلة القيام بتفويضها ودورها، وكذلك حث الدول الأعضاء على استكمال تسديد مساهماتها في الموازنة السنوية للأونروا. كما دعا القرار الأونروا إلى إيجاد الوسائل الكافية لتوسيع قاعدة الدول المانحة وفق احتياجات الوكالة مع عدم تقليص أي من الخدمات التي تقدمها الوكالة، والاستمرار في إعداد موازنتها حسب أولويات ومتطلبات اللاجئين، والعمل على إشراك القطاع الخاص في الدول المانحة في تمويل برامج ومشاريع إضافية لتحسين أحوال اللاجئين. كما أكد القرار كذلك على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، وعلى التمسك بالحق الأصيل وغير القابل للتصرف لأجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، والدعوة لتوفير مقومات الصمود والحياة الكريمة والتنقل للاجئين الفلسطينيين.

كما تحرص عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء – التي تتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مهمة أمانتها الفنية – منذ إنشائها على الدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948، ومراعاة خصوصية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 والذين تعرضوا لأكثر من عملية تهجير قسري نتيجة للأحداث التي تعاقبت على المنطقة، والتأكيد على التفويض الأممي الممنوح للأونروا بموجب قرار إنشائها الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، وأهمية العمل على الحفاظ على الدعم السياسي والمالي المستدام والمتوقع للوكالة إلى حين تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بناءً على قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار 194 و237، وأهمية حشد الدعم لقرار تجديد تفويض الأونروا المقرر في الدورة 77 للجمعية العامة، وكذلك حشد الدعم لموازنتها لعام 2022. وضرورة التصدي والرد على الهجمات غير المبررة والمتزايدة على الأونروا في سياق المحاولات المتواصلة لتقويض ولايتها وعملها ووقف الدعم عنها.

تواصلوا معنا

تليفون: 25750511 (00202) داخلي: 3015

فاكس: 25740571 (00202)

البريد الإلكتروني: aemigrant.dept@las.int

الموقع الإلكتروني: www.lasportal.org